

Distr.: General
14 February 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع متعدد السنوات للخبراء بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة العاشرة

جنيف، ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات الأخيرة التي شهدتها الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية وتحلل العوامل التي أسهمت في اتجاهات أسعار هذه السلع في عام ٢٠١٧. وكشفت أسواق السلع الأساسية عن أنماط متنوعة في عام ٢٠١٧. ففي حين ارتفعت أسعار المعادن والخامات والفلزات، ولا سيما خلال النصف الثاني من السنة، انخفضت أسعار السلع الغذائية والمواد الخام الزراعية انخفاضاً كبيراً. وعموماً، ظلت أسعار السلع الأساسية أقل بكثير من قيمتها العليا المسجلة في عام ٢٠١١. وهكذا، تبحث مذكرة المعلومات الأساسية بعض القضايا السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتقدم توصيات قد تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02325(A)



* 1 8 0 2 3 2 5 *

مقدمة

١- كلف اتفاق أكررا في فقرته ٢٠٨ مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باستحداث اجتماع خبراء متعدد السنوات معني بالسلع الأساسية. وأعيد تأكيد هذا التكليف في الفقرة ١٧ من ولاية الدوحة لعام ٢٠١٢ التي مددته حتى عام ٢٠١٦، وفي الفقرة ١٠٠ من مافيكيانو نيروبي، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في عام ٢٠١٦، التي مددته مرة أخرى حتى عام ٢٠٢٠. وهذا الاجتماع هو الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية. ووافق اجتماع عقده المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على مواضيع الدورة، وأقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والستين.

٢- وتحلل مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية في عام ٢٠١٧، مع تركيز خاص على اتجاهات الأسعار وعلى الأسباب الرئيسية لتقلبات هذه الأسعار. كما تسلط الضوء على بعض القضايا السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق وتستخلص دروساً في شكل توصيات سياساتية لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة. وتصنف مذكرة المعلومات الأساسية للسلع الأساسية إلى ثلاث فئات هي: (أ) الأغذية والسلع الأساسية الزراعية (المواد الغذائية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية)؛ و(ب) المعادن والخامات والفلزات؛ و(ج) الطاقة (النفط، والغاز، والفحم، والطاقة المتجددة).

أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- لمحة عامة

٣- بلغ مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية ٢١٦,٥ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو ما شكّل زيادة بنسبة ١٩,١ في المائة قياساً بقيمته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ التي بلغت ١٨١,٨ نقطة (الشكل ١)^(١). وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، اتبع هذا المؤشر اتجاهاً نزولياً وبلغ ٢٠٣,٥ نقاط في حزيران/يونيه قبل أن يفضي انعكاس في الاتجاه مرده ارتفاع أسعار المعادن والخامات والفلزات إلى ارتفاعه إلى ٢١٢,٧ نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وإجمالاً، ما زالت أسعار السلع الأساسية أدنى بكثير مما بلغت في ذروة الطفرة الأخيرة للسلع الأساسية في العقد الأول من الألفية الثالثة.

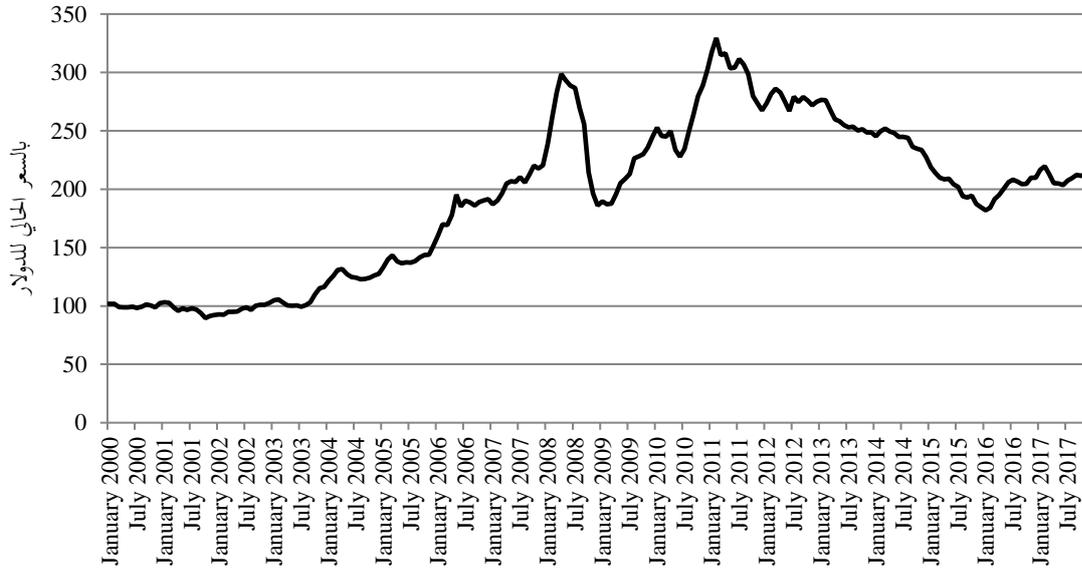
٤- وفي حين زادت أسعار السلع الأساسية في جميع المجالات في عام ٢٠١٦، كان المشهد في عام ٢٠١٧ أكثر تعقيداً. فمن ناحية، زادت أسعار المعادن والخامات والفلزات زيادة كبيرة في عام ٢٠١٧، بسبب الطلب الكبير على بعض الفلزات الحسيسة والشواغل المرتبطة بعرضها. ومن ناحية أخرى، انعكس في عام ٢٠١٧ الاتجاه الصعودي الذي سجلته أسعار الأغذية

(١) يشمل مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية المجموعات الفرعية التالية للسلع الأساسية: جميع الأغذية (الأغذية، والمشروبات المدارية، والخضروات، والبذور الزيتية، والزيوت)، والمواد الخام الزراعية، والمعادن والخامات والفلزات.

والمواد الخام الزراعية في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بأسواق الطاقة، تمثل أبرز التطورات في عام ٢٠١٧ في ارتفاع سعر النفط إلى أعلى قيمة له منذ سنتين، وذلك نتيجة إجراء تخفيض العرض الذي وافق عليه الأعضاء الرئيسيون في منظمة البلدان المصدرة للبترول والبلدان المنتجة غير الأعضاء، وبدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومُدّد لاحقاً في أيار/مايو ٢٠١٧ ثم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر الفصل الأول، الفرع باء-٣).

الشكل ١

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)

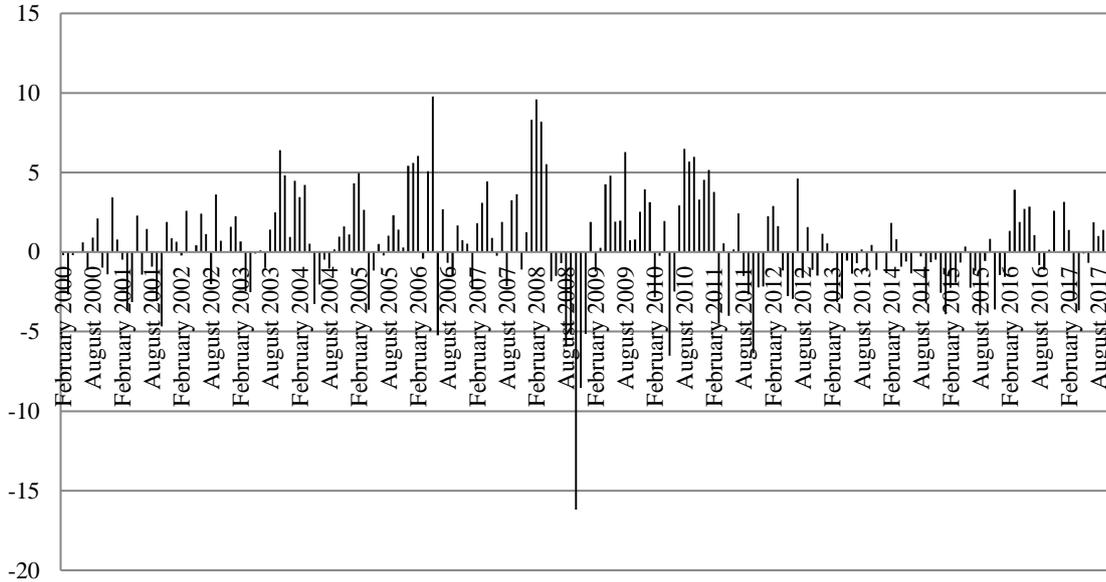


المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٥- وكانت تقلبات أسعار السلع الأساسية معتدلة في السنوات الخمس الماضية (الشكل ٢). وآخر مرة سجّل فيها مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية تقلباً شهرياً بنسبة تفوق ٥ في المائة كانت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. غير أن بعض السلع الأساسية شهدت تقلبات كبيرة في الأسعار. ويستعرض الفصل التالي تطور أسواق المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية.

الشكل ٢

التقلبات الشهرية لمؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية، شباط/
فبراير ٢٠٠٠ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

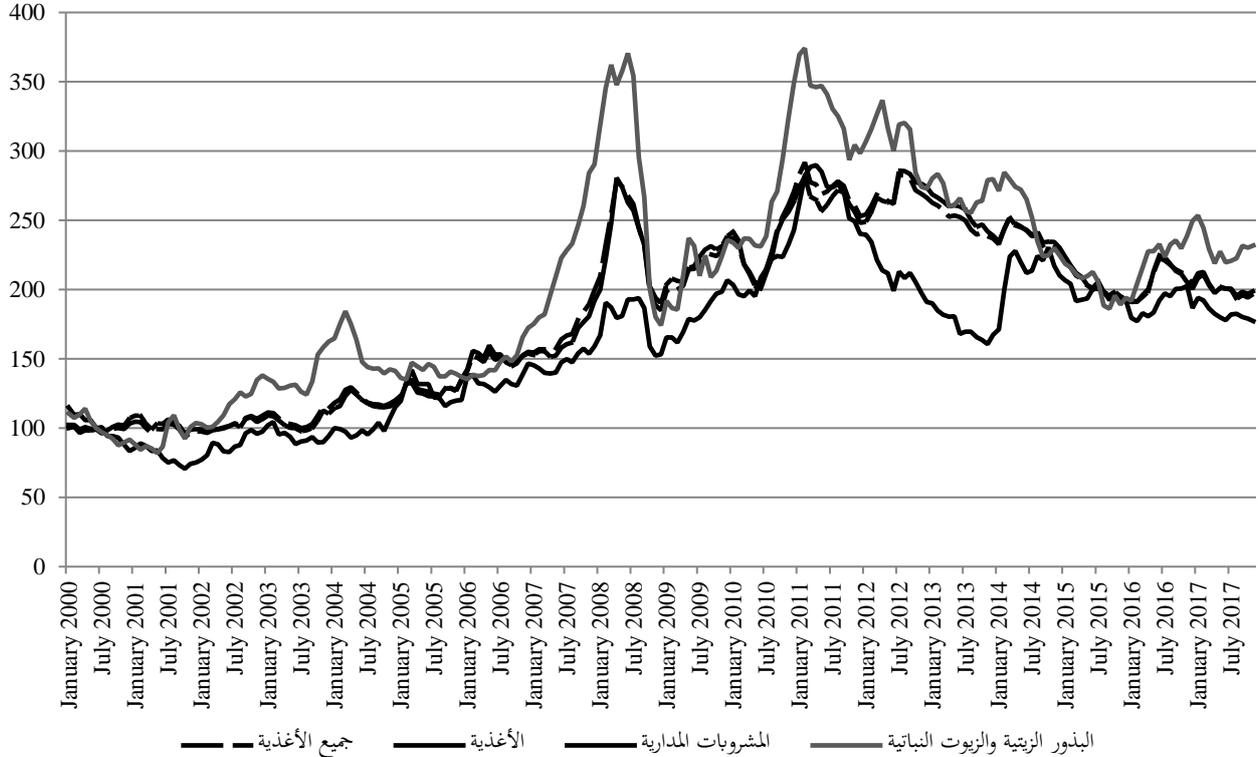
باء- التطورات في القطاعات الرئيسية للسلع الأساسية

١- الأغذية والسلع الأساسية الزراعية

٦- بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية أدنى قيمة له خلال سبع سنوات، وهي ١٩١,١ نقطة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي الأشهر الستة التالية، اتجه المؤشر نحو الصعود، وذلك أساساً، بسبب الأحوال المناخية السيئة المتصلة بظاهرة النينو التي أسفرت عن انخفاض في الإنتاج وانعدام اليقين. ومنذ منتصف عام ٢٠١٦، ظلت أسعار الأغذية تتقلب في إطار اتجاه نزولي. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية خسائر ملحوظة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مع انخفاض شديد في مؤشر أسعار المشروبات المدارية بنسبة تعادل -٨,٨ في المائة (الشكل ٣).

الشكل ٣

مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



٧- واتجهت أسعار الحبوب، بوجه عام، إلى النزول منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع قوي في الإنتاج وتزايد في المخزونات (الشكل ٤). وسجّل موسم ٢٠١٦/٢٠١٧ إنتاجاً قياسياً من القمح والذرة، ما جعل مقدار الحبوب المعروض عالمياً الأكبر على مر التاريخ. ونتيجة لذلك، بلغ سعر الذرة (الصفراء رقم ٣) أدنى مستوى له في أكثر من عشر سنوات، إذ بلغ ١٥٦ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وبلغ سعر القمح (القمح الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢) ١٩١ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وهو ما شكّل انخفاضاً بنسبة ٤,٥ في المائة قياساً بالفترة نفسها من العام السابق، لكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٢٣٣ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٧ بسبب الشواغل المترتبة على تأثير الجفاف في المحاصيل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بلغ سعر القمح ٢٢١ دولاراً للطن، وهو ما شكّل زيادة بنسبة ٨,٩ في المائة قياساً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٨- وفي المستقبل، يُتوقع أن تبقى أسواق الحبوب مستقرة إلى حد ما، رهنماً بتوفر ظروف مناخية مواتية. ويتوقع مجلس الحبوب الدولي أن يصل إنتاج القمح والذرة في موسم ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٧٤٩ و ١٠٤٠ مليون طن على التوالي، أي أقل قليلاً من المستويات المسجلة في موسم ٢٠١٦/٢٠١٧^(٢). ويتوقع أن يؤدي الطلب القوي على الذرة إلى انخفاض معتدل في مخزونات، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة معتدلة في الأسعار، في حين يتوقع أن تزيد مخزونات القمح قليلاً رغم تزايد الاستهلاك.

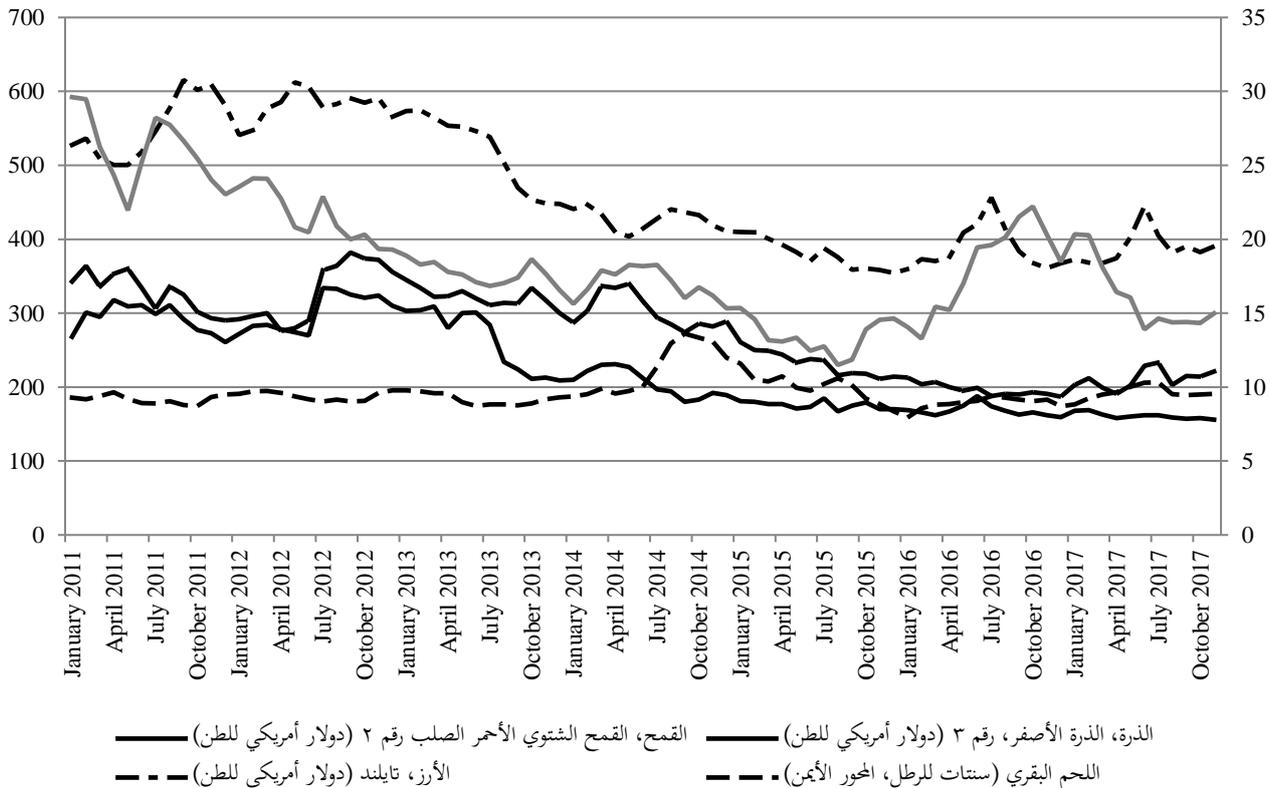
International Grains Council, 2017, Grain Market Report No. 483, 23 November

٩- وانتعشت أسعار أسواق الأرز لفترة قصيرة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، عندما ارتفع سعر الأرز التايلندي بنسبة ١٨,٧ في المائة، من ٣٧٥ دولاراً للطن في نيسان/أبريل إلى ٤٤٥ دولاراً في حزيران/يونيه، وذلك بفعل ارتفاع الواردات والانهاء من وضع البرنامج الحكومي الرامي إلى تصفية مخزونات الأرز (الشكل ٤). وبعد ذلك، تراجع سعر الأرز التايلندي وبلغ ٣٩٠ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لكنه ظل أعلى بنسبة ٤,٨ في المائة مما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتظل توقعات سوق الأرز هادئة، لأنه لا يتوقع أن يتراجع إنتاج الأرز سوى بنسبة قليلة جداً قياساً بالمحصول القياسي المسجل في موسم ٢٠١٦/٢٠١٧.

١٠- ويتوقع أن تسجل أسواق السكر فائضاً في العرض العالمي في موسم ٢٠١٧/٢٠١٨ بعدما سجلت نقصاً على امتداد موسمين. وهكذا، اتبع سعر السكر (متوسط الأسعار اليومية للاتفاق الدولي للسكر) اتجاهًا نزولياً في عام ٢٠١٧ وتراجع بنسبة ٢٦,٣ في المائة، من ٢٠,٣٣ سنتاً للطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٤,٩٨ سنتاً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (الشكل ٤). وفي المستقبل، لا ترجح توقعات تسجيل عرض عالمي قياسي حدوث زيادات في أسعار السكر في الموسم المقبل على الرغم من زيادة الطلب عليه.

الشكل ٤

الأسعار الإسمية لسلع غذائية وزراعية أساسية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

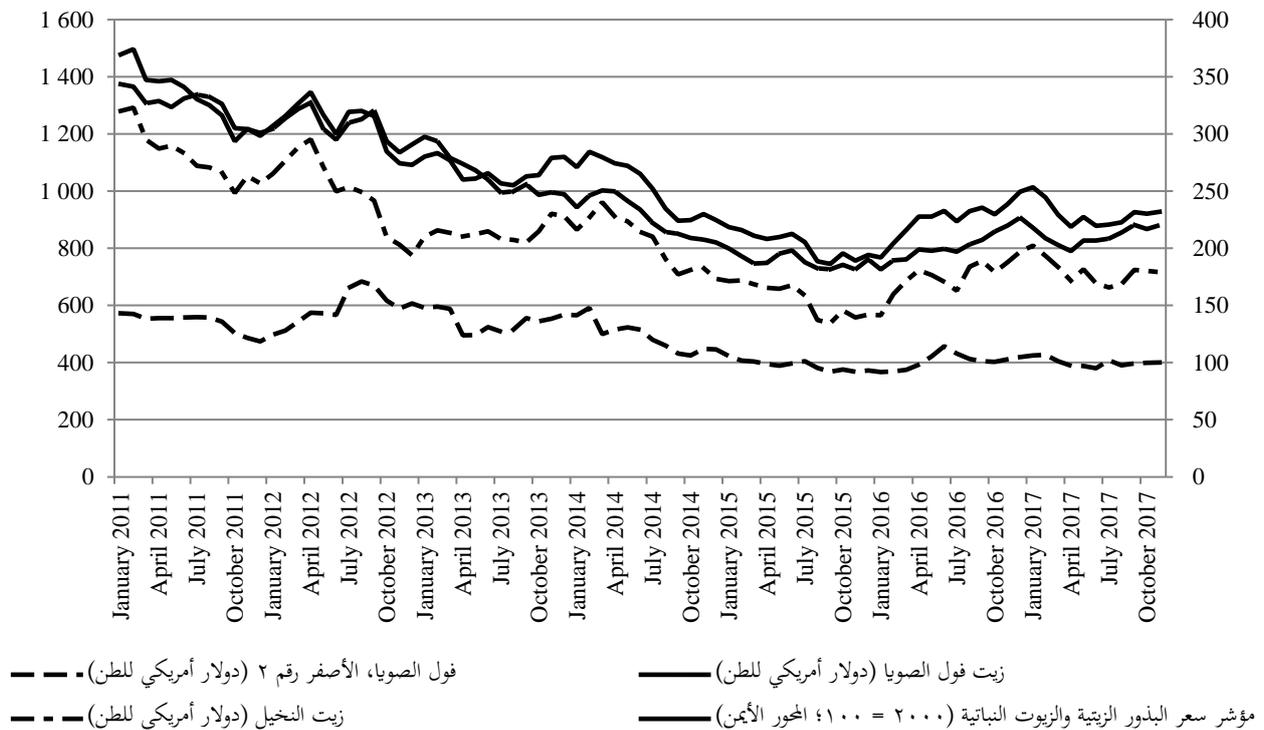
١١- وسجل سعر اللحم البقري المحمّد المستورد من أستراليا ونيوزيلندا أعلى ارتفاع له على مر التاريخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إذ بلغ ٢٧٢ سنتاً للطن، وذلك بسبب الانخفاض الشديد في العرض. وبعد ذلك، أدى ارتفاع العرض وضعف الطلب إلى تسجيل اتجاه نزولي

على امتداد عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، شهدت أسواق اللحم البقري درجة أقل من التقلب واتجهاً سريعاً صعودياً معقولاً في النصف الأول من العام، تلاه اتجاه نزولي طفيف في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وبسبب الطلب القوي، زادت أسعار اللحم البقري بنسبة ١٦,٩ في المائة، من ١١٧ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٢٠٧ سنتات للرطل في تموز/يوليه ٢٠١٧، لكنها استقرت في ١٩١ سنتاً للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي المستقبل، لا يحتمل تسجيل زيادات في أسعار اللحم البقري لأنه يتوقع أن يكون العرض قوياً.

١٢- واتجه مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية اتجهاً نزولياً في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إذ فقد ٤٢,٧ في المائة من قيمته خلال تلك الفترة (الشكل ٥). وفي عام ٢٠١٦، انعكس هذا الاتجاه إلى حد ما، بسبب انخفاض إنتاج بذور زيتية مثل فول الصويا في أمريكا الجنوبية وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا، وهو انخفاض ناجم عن الأحوال المناخية السيئة المتصلة بظاهرة النينو. وأدّت توقعات إنتاج محصول قياسي من فول الصويا في الموسم الزراعي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى انخفاض أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية في الربع الأول من عام ٢٠١٧، وظلّت الأسعار منخفضة نسبياً طيلة عام ٢٠١٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بلغ مؤشر أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية في المتوسط ٢٣٢ نقطة، أي أنه تراجع بنسبة ٢,٣ في المائة قياساً بالفترة نفسها من العام السابق. وتشير التوقعات بالنسبة إلى موسم ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى زيادة في الطلب، ولكن أيضاً إلى ارتفاع الإنتاج الكلي للبذور الزيتية، ويُتوقع من ثم أن تبقى الأسعار مستقرة إلى حد ما.

الشكل ٥

أسعار سلع أساسية مختارة من سوق البذور الزيتية والزيوت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



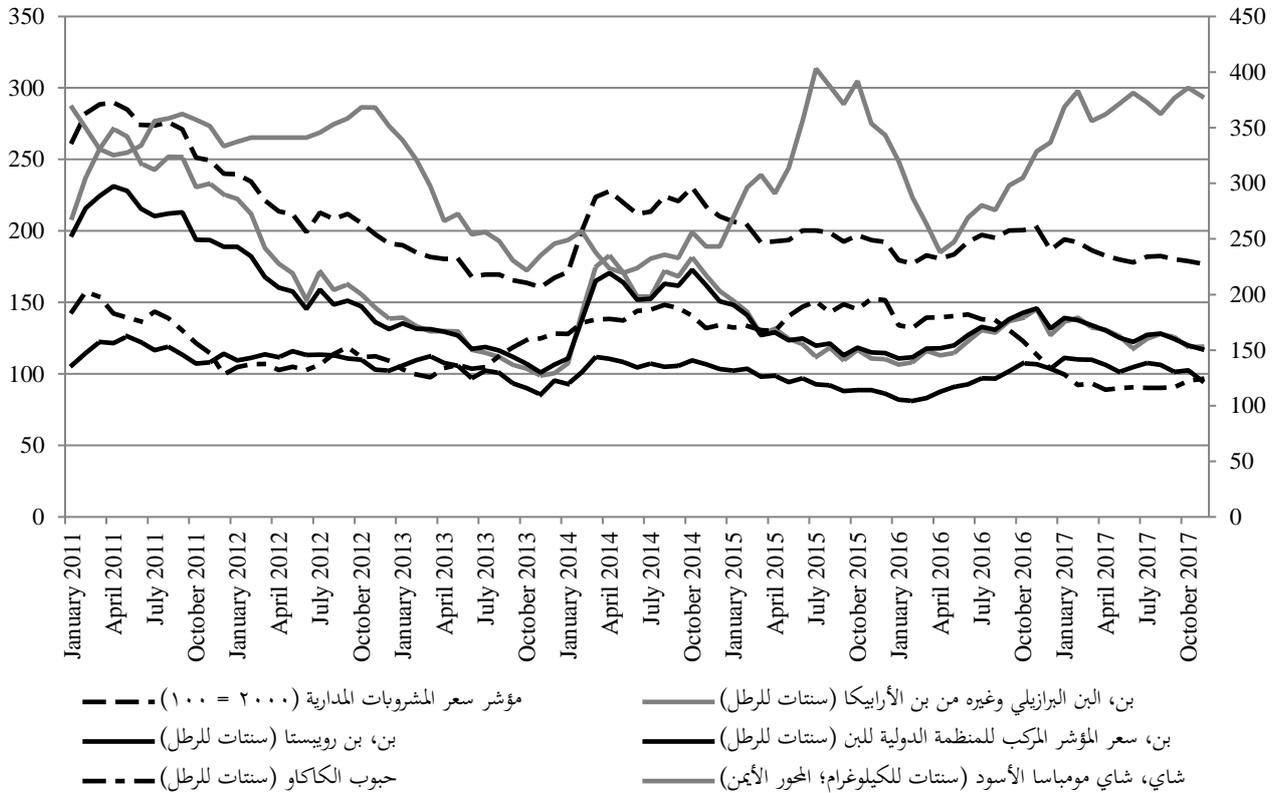
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٣- واتبع مؤشر سعر المشروبات المدارية اتجاهها نزولياً في عام ٢٠١٧، إذ بلغ في المتوسط ١٧٧ نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهو ما شكل انخفاضاً بنسبة ٨,٨ في المائة قياساً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (الشكل ٦). ويعزى انخفاض المؤشر المركب في عام ٢٠١٧ بالأساس إلى انخفاض شديد في أسعار البن، إذ انخفض سعر بن روبستا وأرابيكا بنسبة ١٤,٥ في المائة و١٢,٧ على التوالي، بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ظل اعتدال الطقس وتسجيل توقعات عرض حسنة في البلدان المنتجة الرئيسية، انخفض سعر المؤشر المركب للمنظمة الدولية للبن بنسبة ١٥,٧ في المائة من ١٣٩ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١١٧ سنتاً للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتشير توقعات الإنتاج الجيد للموسم الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى عدم احتمال حدوث زيادات في الأسعار في الأجل المتوسط، ما لم تتأثر المحاصيل بالأحوال الطقسية غير المواتية.

١٤- وبدأت أسعار حبوب الكاكاو تأخذ اتجاهها نزولياً في تموز/يوليه ٢٠١٦ في ظل توقع زيادة الإنتاج في غرب أفريقيا وتسجيل فائض في العرض في موسم ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي ظل توقع تسجيل زيادات كبيرة في الإنتاج في كوت ديفوار وغانا وفائض قياسي في العرض، بلغ سعر حبوب الكاكاو في المتوسط ٨٩ سنتاً للرطل، وهو أدنى مستوى له خلال عشر سنوات تقريباً. وظل سعر حبوب الكاكاو ضعيفاً طيلة الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٧، ثم سجل بعد ذلك زيادة معتدلة ليصل إلى ٩٦ سنتاً للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في ظل الشواغل الناجمة عن السقوط الغزير للأمطار في كوت ديفوار الذي تسبب في تفشي الأمراض في المحاصيل. ويتوقع عموماً أن يتواصل تسجيل فائض في أسواق الكاكاو، ولذلك لا يحتمل حدوث زيادات كبيرة في أسعار حبوب الكاكاو في المستقبل القريب.

١٥- واتّسمت أسواق الشاي بدرجة عالية من التقلب في العامين الماضيين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ متوسط سعر شاي مومباسا الأسود أعلى مستوى له على مر التاريخ، إذ وصل إلى ٤٠٣ سنتات للكيلو غرام. وبعد ذلك، هبط السعر إلى ٢٣٨ سنتاً للكيلو غرام في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أي أنه انخفض بنسبة ٤١ في المائة خلال تسعة أشهر. وبعد حدوث انعكاس آخر للاتجاه في منتصف عام ٢٠١٦، بلغ متوسط سعر شاي مومباسا الأسود ٣٧٨ سنتاً للكيلو غرام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي أنه ارتفع بنسبة ١٥,١ في المائة قياساً بالفترة نفسها من العام السابق. ويتوقع أن يظل سعر الشاي متقلباً في عام ٢٠١٨، لأنه يصعب تقديم توقعات بشأن العرض في ظل المخاطر المناخية التي تواجهها المناطق المنتجة الرئيسية.

الشكل ٦
اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة من المشروبات المدارية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ -
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



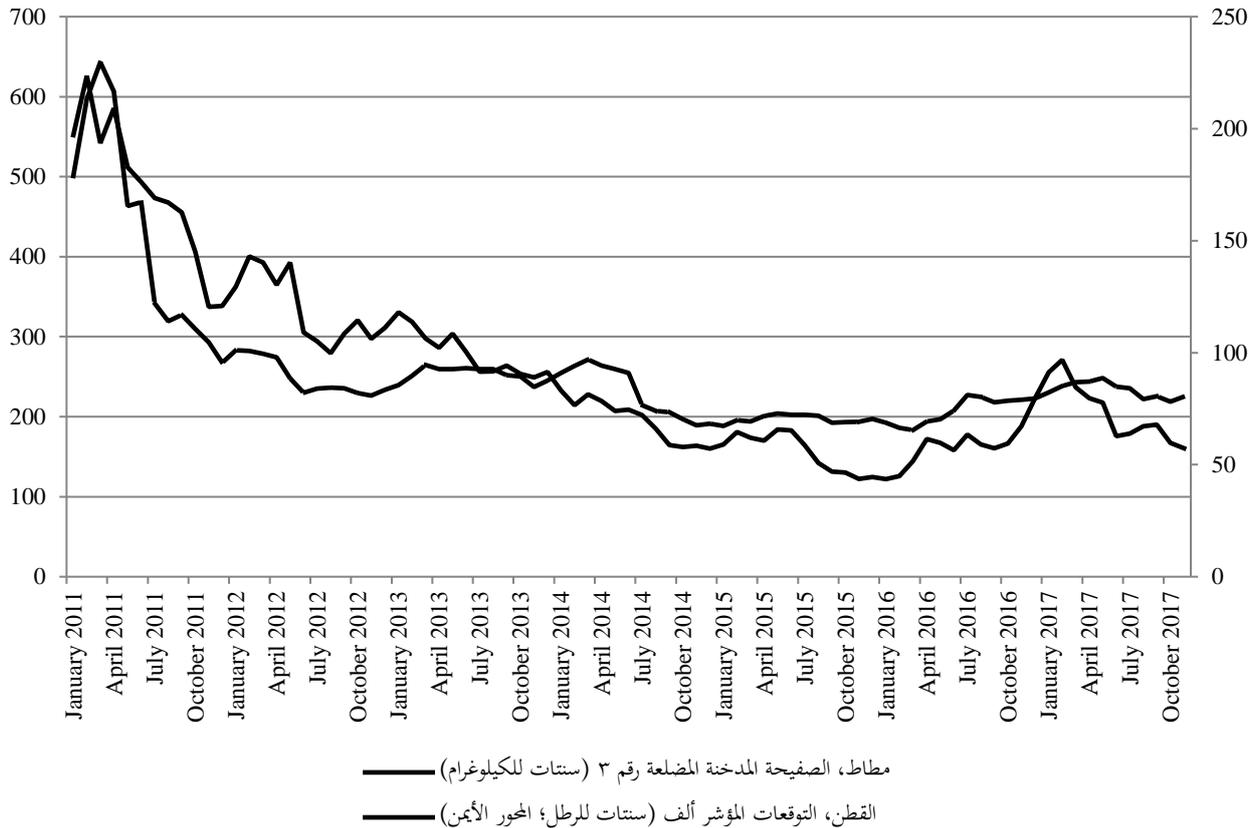
١٦- واتبعت أسعار المواد الخام الزراعية اتجاهات نزولياً شديداً بين ذروة طفرة السلع الأساسية في عام ٢٠١١ و عام ٢٠١٥ (الشكل ٧). فعلى سبيل المثال، هبط سعر المطاط (الصفحة المدخنة المضلعة رقم ٣) من ٦٢٦ سنتاً للكيلو غرام في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى ١٦٥ سنتاً للكيلو غرام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي أنه انخفض بنسبة ٧٣,٦ في المائة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، فرضت بلدان منتجة رئيسية، بما فيها إندونيسيا وماليزيا وتايلند، نظام حصص على الصادرات، وهو ما أدى إلى عكس الاتجاه ورفع سعر المطاط إلى ٢٢٣ سنتاً للكيلوغرام في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومع ذلك، انخفضت أسعار المطاط مرة أخرى وبلغت ١٦٠ سنتاً للكيلو غرام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قرّرت حكومات إندونيسيا وماليزيا وتايلند تعليق تصدير ٣٥٠ ألف طن من المطاط حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو أمر يتوقع أن يثبت الأسعار في المستقبل القريب.

١٧- وانخفض سعر القطن (المؤشر ألف - توقعات القطن) بنسبة ٧٠,٧ في المائة، من ٢٣٠ سنتاً للرطل في ذروة الطفرة الأخيرة للسلعة الأساسية في آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٦٧ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبعد ذلك، ظلت الأسعار ثابتة بالأساس إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٦ عندما سجل اتجاه صعودي. وبلغ المؤشر ألف لتوقعات القطن ٨٩ سنتاً للرطل في أيار/مايو ٢٠١٧، وهو ما شكل زيادة قدرها ٢٦,١ في المائة قياساً بالفترة نفسها من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى ٨٠ سنتاً للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتتوقع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن زيادة في الإنتاج

العالمي قدرها ١١ في المائة ليصل إلى ٢٥,٤ مليون طن في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أي أكثر بقليل من الطلب العالمي المتوقع أن يبلغ ٢٥,٢ مليون طن؛ وهكذا، وبمراعاة المخزونات العالمية الكبيرة أيضاً، يجتمل تسجيل انخفاض في أسعار القطن في عام ٢٠١٨^(٣).

الشكل ٧

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة من أسواق المواد الخام الزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٢- المعادن والخامات والفلزات

١٨- اتجهت أسعار المعادن والخامات والفلزات اتجاهها نزولياً لفترة خمسة أعوام تقريباً، عقب الذروة التي بلغت في بداية عام ٢٠١١. ففي الفترة الممتدة بين شباط/فبراير ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، هبط مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات من ٤١٨ نقطة إلى ١٧٨ نقطة، أي انخفاض قدره ٥٧,٣ في المائة^(٤). وعكس الاتجاه النزولي في عام ٢٠١٦ ببلوغ مؤشر الأسعار ٢٣٩ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعزى ارتفاع السعر هذا، أساساً، إلى التخفيض في العرض وانعدام اليقين، وبخاصة في أسواق النيكل والنحاس والزنك. وقياساً بالفترة

(٣) اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، ٢٠١٨، يتوقع زيادة الاستهلاك العالمي للقطن في موسم ٢٠١٧/٢٠١٨، ٣، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. Available at [https://www.icac.org/Press-Release/2018-\(1\)/PR-1-2018-Global-Consumption-Increasing](https://www.icac.org/Press-Release/2018-(1)/PR-1-2018-Global-Consumption-Increasing).

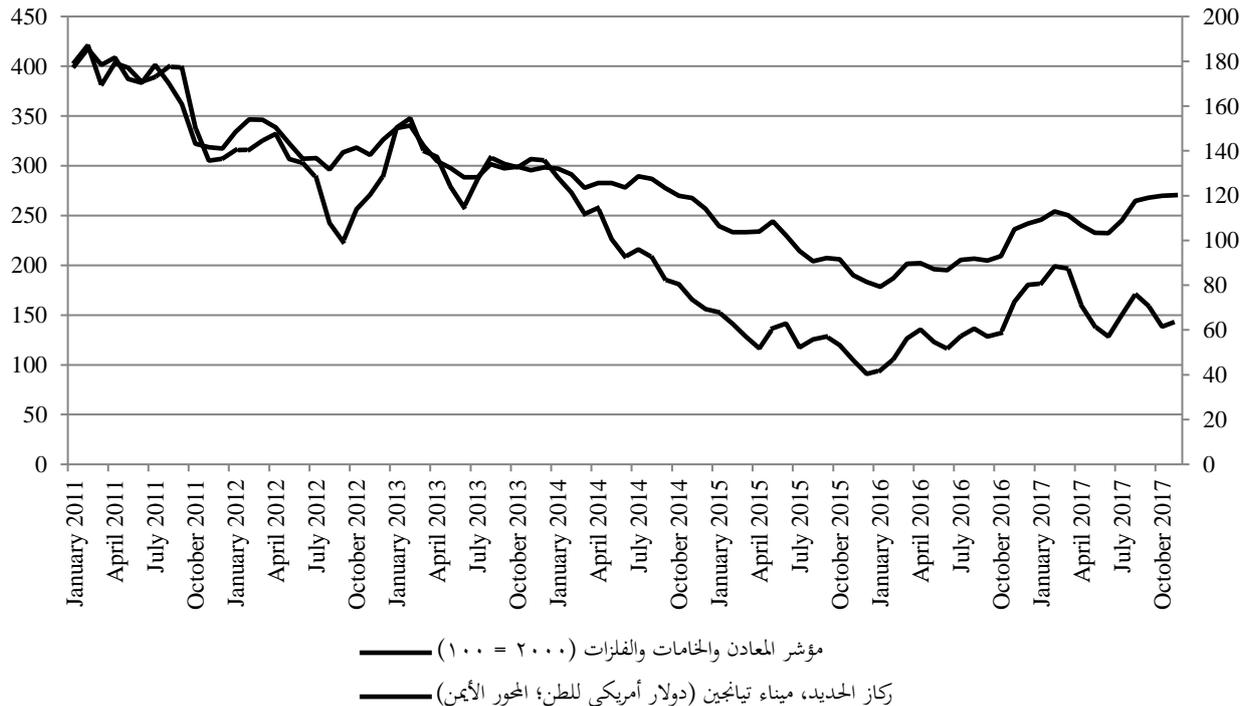
(٤) يشمل المؤشر النحاس، والألمونيوم، وركاز الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، وصخر الفوسفات، وركاز المنغنيز، وركاز التنغستن. ولا يشمل الذهب.

نفسها من العام السابق، ارتفع مؤشر الأونكتناد لأسعار المعادن والخامات والفلزات بنسبة ٣٧,٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد توقّف هذا الاتجاه الصعودي لفترة قصيرة في نهاية الربع الأول، لكنه استأنف صعوده في بداية الربع الثالث. وبلغ مؤشر الأونكتناد لأسعار المعادن والخامات والفلزات ٢٧١ نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي أنه ارتفع بنسبة ١٠,١ في المائة قياساً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حيث بلغ ٢٤٦ نقطة (الشكل ٨).

١٩- ويتأثر سعر ركاز الحديد كثيراً بالاستهلاك في الصين، لأن هذا البلد يستورد أكثر من ثلثي مجموع ركاز الحديد المنقولة بحراً. وبوجه خاص، يمثل إنتاج الصلب في الصين مؤشراً مهماً على الطلب على ركاز الحديد. ولأن نمو إنتاج الصلب في الصين تباطأ في عام ٢٠١٤ وبات سلبياً في عام ٢٠١٥، فإن سعر استيراد ركاز الحديد في ميناء تيانجين فقد ٧٠,٣ في المائة من قيمته، إذ انخفض من ١٣٦ دولاراً للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٠ دولاراً للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الشكل ٨). وبعد ذلك، ارتفع سعر ركاز الحديد ارتفاعاً كبيراً وتضاعف تقريباً في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بسبب معاودة الطلب عليه من الصين وانخفاض الإنتاج في المناجم المرتفعة الكلفة. وأسفر ضعف الطلب على الصلب في الصين ووجود شواغل تجاه العرض المفرط عن انخفاض في سعر ركاز الحديد إلى ٥٧ دولاراً للطن الجاف، في أيار/مايو ٢٠١٧. وكان سعر ركاز الحديد متقلّباً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ وبلغ ٦٤ دولاراً للطن الجاف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهو ما شكل انخفاضاً قدره ٢١,١ في المائة قياساً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبالنظر إلى ظروف العرض المواتية وتوقعات زيادة الطلب على الصلب بصورة بطيئة في عام ٢٠١٨ لا يتحمل تسجيل زيادات كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب.

الشكل ٨

مؤشر أسعار المعادن والخامات والفلزات والأسعار الاسمية لركاز الحديد



المصدر: حسابات أمانة الأونكتناد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتناد.

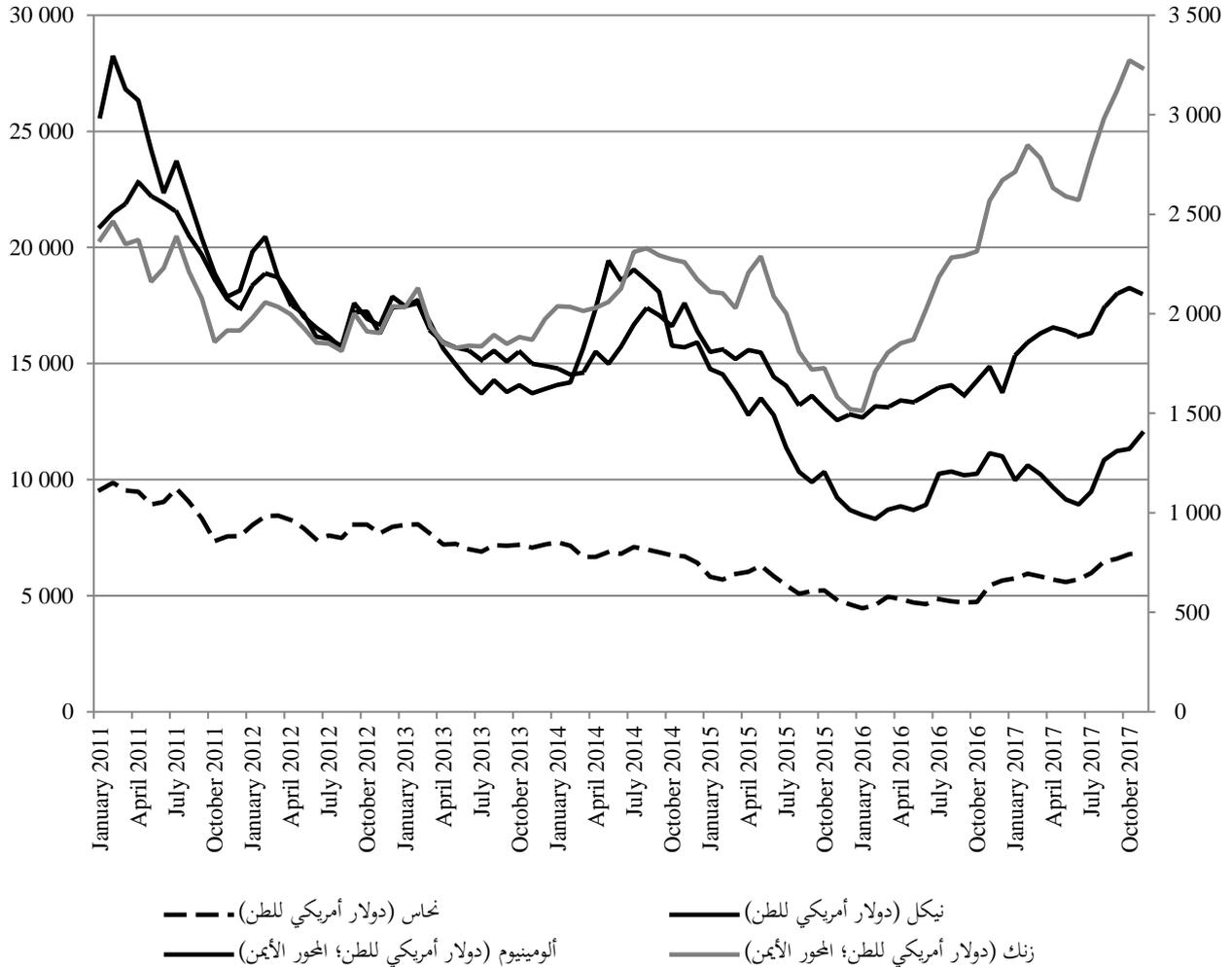
٢٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، بلغ سعر النحاس في بورصة لندن للمعادن ٩ ٨٦٧ دولاراً للطن، وهو أعلى مستوى له على مر التاريخ. وبعد ذلك، سُجّلت فترة انخفاض مطوّلة ووصل سعر النحاس من ثم إلى مستوى أعلى بقليل من نصف مستوى الذروة الذي بلغه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو ٤ ٤٥٨ دولاراً للطن (الشكل ٩). وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، ارتفع سعر النحاس بنسبة ٢٨,٣ في المائة، ثم ارتفع من جديد بداية أيار/مايو ٢٠١٧ ليصل إلى ٦ ٨٢٨ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويُعزى الاتجاه الصعودي للأسعار بالأساس إلى توقّع زيادة طلب الصين بوتيرة سريعة والشعور بالقلق تجاه اختلالات العرض. وفي ضوء توقعات الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس بشأن الطلب والعرض التي تشير إلى تسجيل نقص في النحاس في عام ٢٠١٨، يحتمل تسجيل زيادة إضافية في أسعار النحاس.

٢١- وتقلّب سعر الألومنيوم في إطار اتجاه صعودي في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بالنظر إلى الارتفاع القوي في الطلب وإغلاق مصاهر الألومنيوم في الصين. وفيما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، زاد سعر الألومنيوم في بورصة لندن للمعادن بنسبة ٤٢,٠ في المائة، أي من ١ ٤٧٩ دولاراً للطن إلى ٢ ١٠١ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (الشكل ٩). وفي المستقبل القريب، قد يؤدي النقص المحتمل في أسواق الألومنيوم العالمية في عام ٢٠١٨ إلى زيادات إضافية في الأسعار.

٢٢- وانحرف سعر النيكل لفترة قصيرة عن اتجاهه النزولي العام بداية عام ٢٠١٤، عندما فرضت إندونيسيا حظراً على صادرات الرصاص غير المجهّز. وبعد أن رفعت الفلبين من صادراتها من النيكل، لا سيما نحو الصين، استأنف سعر النيكل اتجاهه النزولي واستمر كذلك حتى بداية عام ٢٠١٦ (الشكل ٩). ونتيجة لذلك، فقد سعر النيكل في بورصة لندن للمعادن ٥٦,٤ في المائة من قيمته، أي انخفض من ١٩ ٠٤٧ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٨ ٣٠٦ دولارات للطن في شباط/فبراير ٢٠١٦. وبعد ذلك، أسفر إغلاق بعض المناجم في الفلبين بسبب المشاكل البيئية عن ارتفاع سعر النيكل إلى ١١ ٠١٠ دولارات للطن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قبل أن يهبط إلى ٨ ٩٢٨ دولاراً للطن في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، اتّبع النيكل الاتجاه العام لارتفاع أسعار المعادن الأساسية، وزاد بنسبة ٢٦,٥ في المائة من ٩ ٤٧٩ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١١ ٩٩٠ للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولأنه يتوقع أن يظل الطلب قوياً في عام ٢٠١٨، فإنه يحتمل تسجيل زيادات إضافية في الأسعار.

٢٣- وسار سعر الزنك في اتجاه صعودي منذ بداية عام ٢٠١٦، مع توقّف قصير في النصف الأول من عام ٢٠١٧ (الشكل ٩). وشكل إغلاق المناجم وتخفيض الإنتاج بالاقتران مع توقّعات الطلب القوي من الصين الذي أدى إلى نقص في العرض أهم أسباب ارتفاع سعر الزنك بنسبة ٨٨,٤ في المائة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، عندما بلغ ٢ ٨٤٨ دولاراً للطن، أي أعلى مستوى له منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وبعد فترة هبوط قصيرة لسعر الزنك في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧، واصل ارتفاعه في ظل انخفاض مخزونات الزنك العالمية وبلغ ٣ ٢٣٦ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي المستقبل القريب، يحتمل تسجيل زيادات إضافية في الأسعار لأنه من المتوقع أن يتواصل النقص في سوق الزنك في عام ٢٠١٨ على الرغم من دخول معادن جديدة إلى السوق.

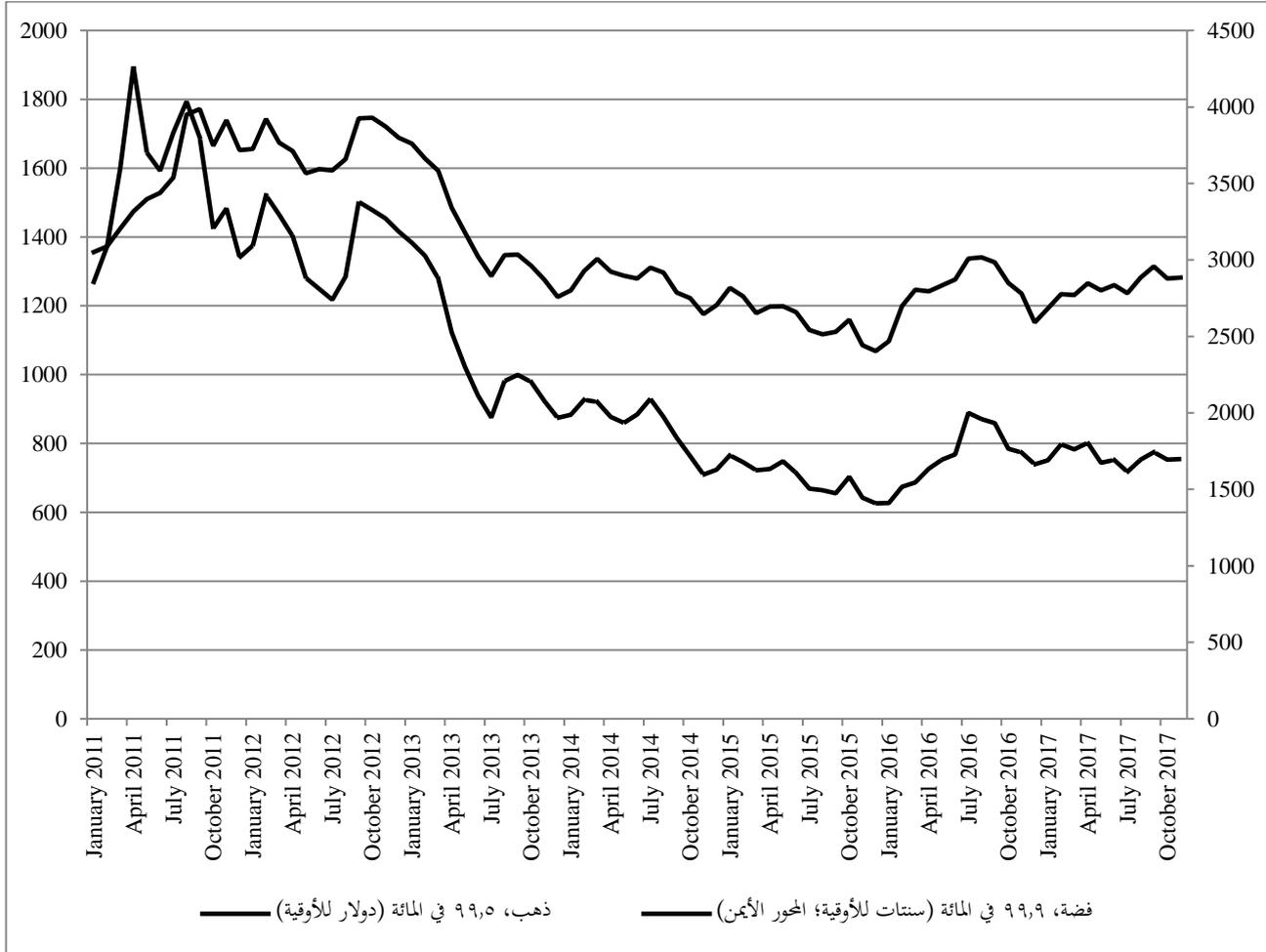
الشكل ٩
الأسعار الإسمية لمعادن وخامات وفلزات مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٢٤- وارتفعت أسعار المعادن الثمينة ارتفاعاً كبيراً في النصف الأول من عام ٢٠١٦، نتيجة انعدام اليقين المتصل بالجغرافية السياسية والاقتصاد الكلي وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية (الشكل ١٠). وانخفضت أسعار الذهب والفضة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مع قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية برفع سعر الفائدة وتعزيز دولار الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، كان سعر الذهب متقلباً وبلغ ١ ٢٨٢ دولاراً للأوقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي أنه زاد بنسبة ٧,٥ في المائة قياساً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكان سعر الفضة أكثر تقلباً من سعر الذهب في ٢٠١٧، إذ بلغ متوسطه ١ ٦٩٨ سنتاً للأوقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي أنه سجل زيادة طفيفة قياساً بما كان عليه في بداية العام. وفي المستقبل القريب، يحتمل أن تفضي زيادات إضافية في سعر الفائدة في الولايات المتحدة إلى انخفاض أسعار المعادن الثمينة، في حين أن احتمالات ارتفاع هذه الأسعار تتوقف على الأوضاع الجيوسياسية وعلى احتمال ضعف دولار الولايات المتحدة.

الشكل ١٠
الأسعار الإسمية للذهب والفضة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧



٣- الطاقة

النفط الخام

٢٥- اتسم سعر النفط الخام بدرجة عالية من التقلب خلال العقد الأخير. وفيما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠١٧، تقلّب متوسط السعر الفوري للبرميل خام برنت بين ١٣٣,٩ دولاراً للبرميل و٣٠,٨ دولاراً للبرميل (الشكل ١١)^(٥). وسُجّل أدنى سعر خلال هذه الفترة، وهو ٣٠,٨ دولاراً للبرميل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشكّل أدنى قيمة له منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هبط سعر النفط بنسبة ٥٦,٧ في المائة، من ١٠٧,٠ دولارات للبرميل إلى ٤٨,٤ دولاراً للبرميل. ومنذ ذلك الحين، ظلّ سعر النفط عموماً عند مستويات منخفضة.

٢٦- وتمثل السبب الرئيسي لانخفاض الأسعار في أواخر عام ٢٠١٤ في وجود عرض مفرط في السوق مرده الزيادة الكثيفة في إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، وزيادة إنتاج بلدان

(٥) يشار إليه من الآن فصاعداً سعر النفط.

أخرى غير أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وتباطؤ نمو الطلب على النفط الخام. وأدى بناء مخزونات كبيرة من النفط الخام إلى تفاقم الاختلال بين العرض والطلب. ووفقاً للبيانات الواردة من إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، ارتفع إنتاج النفط العالمي من ٩٣,٧ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٩٧,٥ مليون برميل في تموز/يوليه ٢٠١٥، حيث مثل إنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ٤٦ في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي التي بلغت ٣,٨ ملايين برميل في اليوم. ولم يزد الاستهلاك العالمي إلا بمقدار مليونين وستمئة ألف برميل في اليوم في الفترة نفسها، ما أدى إلى زيادة كبيرة جداً في المخزونات.

٢٧- وكردّ على هبوط الأسعار، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط، في مؤتمرها الوزاري المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تخفيض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل في اليوم ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أن تجري المملكة العربية السعودية أكبر تخفيض، بمقدار ٤٨٦ ٠٠٠ برميل في اليوم. وشكّل تخفيض الإنتاج أساساً لاتفاق وُقّع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع بلدان منتجة رئيسية غير أعضاء في المنظمة، ومنها الاتحاد الروسي، وافقت بموجبه هذه البلدان على تخفيض الإنتاج بمقدار ٥٥٨ ٠٠٠ برميل في اليوم. وقد كان لاتفاق تقليص الإنتاج أثر قصير الأجل، إذ ارتفع سعر النفط بنسبة ٢٠,٠ في المائة، من ٤٦,٤ دولاراً للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٥٥,٥ دولاراً للبرميل في شباط/فبراير ٢٠١٧، قبل أن يستقر عند مستوى ٤٦,٩ دولاراً للبرميل في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢٨- وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان المنتجة غير الأعضاء تمديد فترة تخفيض الإنتاج حتى آذار/مارس ٢٠١٨، بعد أن كان محدداً انتهاءها في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الاتفاق الأصلي. وساهم هذا التخفيض في العرض مساهمة كبيرة في الارتفاع الحاد في سعر النفط الذي بلغ ٦٢,٢ دولاراً للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهو أعلى مستوى له منذ أكثر من عامين. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مُدّد الاتفاق الرامي إلى خفض الإنتاج حتى نهاية عام ٢٠١٨. وسيتوقّف الأثر المتواصل لهذا التخفيض في العرض على درجة التقيّد بها، وكذا على مدى الزيادة في الإنتاج من جانب البلدان المنتجة غير الأطراف في الاتفاق. وعلى سبيل المثال، زادت الولايات المتحدة الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة من ١٤,٧١ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٥,٤ مليون برميل في اليوم في أيار/مايو ٢٠١٧، وهذه الزيادة تعوض حوالي ٤٠ في المائة من تخفيضات الإنتاج التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للنفط. وعلى الرغم من احتمال وجود قيود تقنية وغيرها من القيود أمام إجراء زيادات إضافية في الإنتاج على المدى القصير في الولايات المتحدة، فإنه من غير المحتمل أن يكون تخفيض الإنتاج المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠١٧ كافياً في حد ذاته لرفع سعر برميل النفط إلى ما كان عليه في بداية عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، تظل المخزونات في مستويات عالية، وهكذا لا يحتمل تسجيل زيادات حادة في سعر برميل النفط. وفيما يتعلق باحتمال ارتفاع الأسعار، يمكن لتوقع زيادة الطلب بصورة أكبر أن يدعم ارتفاع الأسعار في المستقبل القريب.

الغاز الطبيعي

٢٩- أضفي على أسواق الغاز الطبيعي، تقليدياً، طابع إقليمي بسبب القيود المادية المفروضة على النقل ومختلف الترتيبات التعاقدية القائمة في مناطق مختلفة. وأدى ذلك إلى وجود أسعار مرجعية مختلفة في آن واحد، وهذا الاختلاف يكون كبيراً في بعض الأحيان ويفضي في أحيان أخرى إلى أسعار متناقضة كلياً. فعلى سبيل المثال، كان السعر الحدودي في ألمانيا مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي المستورد من الاتحاد الروسي يبلغ ١٢.٢٢ دولاراً في شباط/فبراير ٢٠١٢، بينما كان يبلغ في محطة Henry Hub في لويزيانا دولارين و٥٣ سنتاً فقط.

٣٠- وقد وصل سعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub الذي يذكر غالباً بوصفه سعراً مرجعياً عالمياً، إلى دولار و٧٠ سنتاً لمليون وحدة حرارية بريطانية في آذار/مارس ٢٠١٦ (الشكل ١١)، وهو أدنى مستوى وصل إليه في أكثر من ٢٠ سنة، وذلك، أساساً، بسبب انخفاض الاستهلاك الناجم عن اعتدال فصل الشتاء. وبعد ذلك، تقلب سعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub في اتجاه صعودي، وبلغ متوسطه دولارين و٨٧ سنتاً لمليون وحدة حرارية بريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن يتجاوز كل من الطلب على الاستهلاك والصادرات حاجتم العرض في عام ٢٠١٨، ما سيؤدي إلى خفض مستويات المخزون. وهكذا، يحتمل تسجيل زيادات إضافية في سعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub في المستقبل القريب.

٣١- وفي الأجل الطويل، من المحتمل أن يؤدي التوسع السريع للبنية التحتية للغاز الطبيعي المسال وظهور تكنولوجيا جديدة إلى ارتفاع درجة تكامل السوق العالمية. وبلغت طاقة التسييل العالمية ٣٤٠ مليون طن سنوياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو رقم يعادل تقريباً ضعف الرقم الذي بلغته في عام ٢٠٠٥، وهو ١٧١ مليون طن سنوياً^(٦). ومع توقع تجاوز طاقة التسييل ١٠٠ مليون طن سنوياً في عام ٢٠١٧، ولا سيما في أستراليا والولايات المتحدة، فإنه يتوقع أن تستمر طاقة التسييل في النمو بوتيرة سريعة. وفي عام ٢٠١٥، مثل الغاز الطبيعي المسال ٣٢,٥ في المائة من التجارة العالمية في الغاز الطبيعي^(٧). وفي الأجل المتوسط، يمكن أن تسهم زيادة طاقة الغاز الطبيعي المسال في تقارب أسعار الغاز الطبيعي.

الفحم

٣٢- لا يزال الفحم يشكل الوقود الرئيسي لتوليد الكهرباء على المستوى العالمي. وإضافة إلى ذلك، يعد الفحم مصدراً رئيسياً للطاقة الحرارية اللازمة لصناعات الصلب والإسمنت. ولما كان الفحم مسؤولاً أيضاً عن ٤٥ في المائة من انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة، فإن تقليص حصته في مزيج الطاقة العالمي يظل يشكل تحدياً رئيسياً في سياق التخفيف من تغير المناخ. واستناداً إلى توقعات الوكالة الدولية للطاقة، فإن حصة الفحم في توليد الطاقة تتبع مساراً نزولياً، ومن المتوقع أن تقلص من ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦ في المائة لعام ٢٠٢١.

(٦) International Gas Union, 2010, *World Liquefied Natural Gas Report* (Barcelona, Spain);

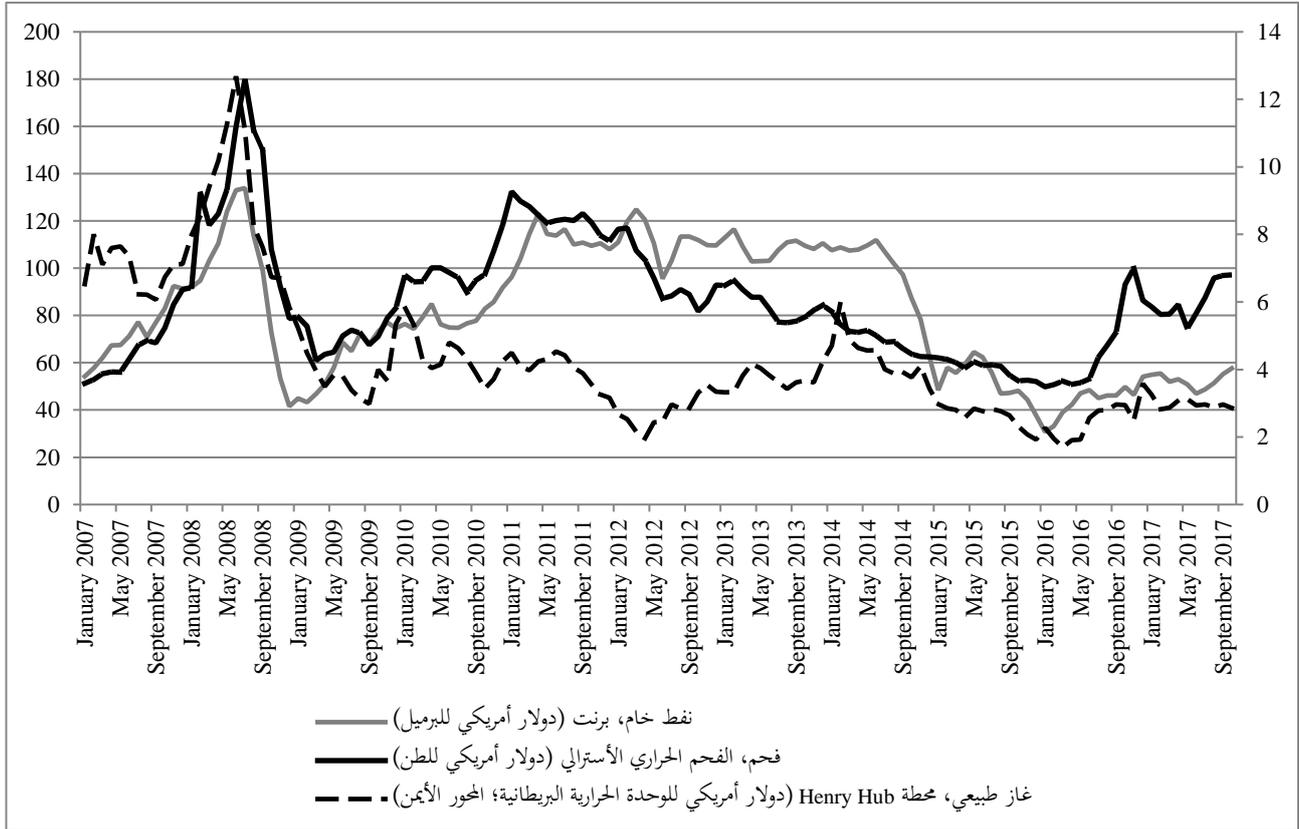
.International Gas Union, 2017, *World Liquefied Natural Gas Report* (Barcelona, Spain)

(٧) استناداً إلى بيانات مستقاة من BP, 2016, *Statistical Review of World Energy* (London)

٣٣- وقد تقلّبت أسعار الفحم الحراري الأسترالي في إطار اتجاه نزولي بين مطلع عام ٢٠١٤ ومنتصف عام ٢٠١٦، ويعود ذلك أساساً إلى استمرار فائض العرض وركود طلب الاستيراد من الصين. ثم شهد سعر الفحم زيادة حادة من ٥٦ دولاراً للطن المتري في حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ١١١ دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، جزاء انخفاض العرض وازدياد طلب الاستيراد من الصين حيث حُفّض الإنتاج المحلي للحد من فائض العرض وزيادة الربحية في قطاع الفحم. وبعد تحسن أوضاع العرض الناجم بالأساس عن التقليل الجزئي لقيود الإنتاج في الصين، تراجع سعر الفحم إلى ٨١ دولاراً للطن المتري في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، أدى الطلب القوي من الصين وبلدان آسيوية أخرى إلى زيادة سعر الفحم ليصل إلى ٩٧ دولاراً للطن المتري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي المستقبل القريب، وفي ضوء قدرات العرض الوفرة، لا يحتتمل تسجيل زيادات إضافية في أسعار الفحم.

الشكل ١١

أسعار النفط الخام (البتترول) والفحم والغاز الطبيعي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧



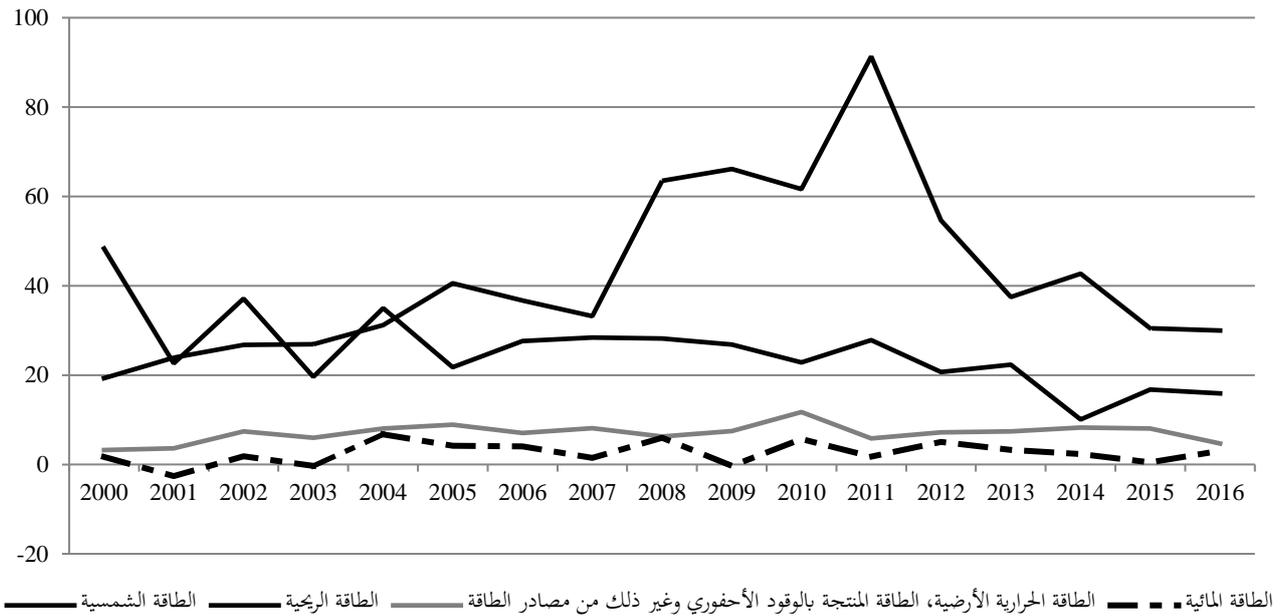
الطاقة المتجددة

٣٤- تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تزيد الطاقة الكهربائية المتجددة العالمية بأكثر من ٩٢٠ جيغاواط بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢، أي بزيادة قدرها ٤٣ في المائة. وساهم النمو الكبير في قدرة توليد الطاقة الريحية البرية والطاقة الفولطاضوئية الشمسية في تحقيق نمو قياسي في الطاقة

الكهربائية المتجددة في عام ٢٠١٦، بلغ ١٦٥ جيغاواط تقريباً^(٨). ولأكثر من عقد، شهدت الطاقة الفولطاضوئية الشمسية أعلى معدل نمو من حيث استهلاك الطاقة المتجددة، تليها الرياح (الشكل ١٢). ولا تزال الصين تمثل أكبر حصة في التوسع العالمي لمصادر الطاقة المتجددة، بفضل الزيادات الواسعة في القدرة على توليد الطاقة الريحية البرية والطاقة الفولطاضوئية. وقدرة مصادر الطاقة المتجددة آخذة في التنامي في الكثير من البلدان والمناطق، بما فيها الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الشكل ١٢

معدلات النمو السنوية لاستهلاك الطاقة المتجددة، حسب نوع الطاقة



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من BP، ٢٠١٧، المنشور *BP Statistical Review of World Energy لعام ٢٠١٧*، حزيران/يونيه.

٣٥- وأدى تزايد انتشار تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف، الأمر الذي عزز القدرة التنافسية لمصادر الطاقة المتجددة، مقارنة بأنواع الوقود الأحفوري. وعلى سبيل المثال، أصبح توليد الطاقة الريحية البرية أحد أرخص مصادر الكهرباء^(٩)، إذ بلغت التكلفة المتوسطة للكهرباء ٠,٠٧ دولار للكيلوواط في الساعة بالنسبة للمنشآت الكهربائية المشغلة في عام ٢٠١٦^(١٠)، أي أنها أدنى من تكلفتها في منشآت توليد الطاقة بواسطة الفحم في الدول

(٨) International Energy Agency, 2017, Executive summary, *Renewables 2017: Analysis and Forecasts to 2022*, Market Report Series

(٩) التكلفة المتوسطة للكهرباء هي قياس مبسط للقدرة التنافسية العامة لمختلف تكنولوجيات توليد الطاقة. وهي تمثل تكلفة الكيلوواط في الساعة لبناء وتشغيل محطة توليد على مدى حياة اقتصادية ودورة مهام مفترضة (انظر United States Energy Information Administration, 2017, available at https://www.eia.gov/outlooks/aeo/pdf/electricity_generation.pdf)

(١٠) International Renewable Energy Agency, 2017, Renewable power: Sharply falling generation costs. Available at https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2017/Nov/IRENA_Sharply_falling_costs_2017.pdf

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١١). ويُحتمل تحقيق تخفيضات كبيرة أخرى في تكلفة مصادر الطاقة المتجددة في الأجل المتوسط مع احتمال انخفاض التكلفة المتوسطة للكهرباء في الطاقة الفولطاضوئية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة والطاقة الريحية البحرية بنسبة ٥٩ في المائة و٤٣ في المائة و٣٥ في المائة، على التوالي، بحلول عام ٢٠٢٥^(١٢).

٣٦- ويشكّل استمرار توسّع مصادر الطاقة المتجددة لبنة أساسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذا الهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة حرارة الكرة الأرضية "أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق المستويات ما قبل الصناعية، وبذل الجهود لتكون الزيادة في درجة الحرارة درجة ونصف الدرجة فوق المستويات ما قبل الصناعية" (المادة ٢ من اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). ومن شأن توسيع توليد الطاقة المتجددة أيضاً أن يزيد إلى حد كبير من إمكانية الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في البلدان النامية، وأن يساعد هذه البلدان على تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة القاضي بضمان فرصة حصول الجميع على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية. وفي هذا السياق، يظل توفير بيئة سياسات داعمة أمراً حاسماً لمصادر الطاقة المتجددة لا سيما في ضوء تدني أسعار الوقود الأحفوري.

ثانياً- بعض القضايا السياسية الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق

٣٧- إن تقلب الأسواق الدولية للسلع الأساسية في العقد الماضي يبرز أهمية التنوع وتعزيز القيمة المضافة المحلية من خلال التحول الهيكلي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتعالج هذه الجوانب بشكل معمق في تقرير مرفق أُعدّ ليعرض في دورة ٢٠١٨ لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، وركّز على التنوع وإضافة القيمة^(١٣). وتشمل قضايا سياساتية رئيسية أخرى مرتبطة بالتطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية الصلات بين الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، وأهمية النظر في التطورات المحتملة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية عند وضع السياسات الوطنية المتعلقة بقطاع السلع الأساسية، ودور مصادر الطاقة المتجددة في التنمية المستدامة.

ألف- تعزيز التنمية الشاملة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٣٨- توجد عدة روابط مباشرة وغير مباشرة بين التطورات في الأسواق الدولية للسلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر صدمات أسعار السلع الأساسية في الأمن الغذائي ومؤشرات الفقر في البلدان النامية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مدى تأثير التطورات في الأسواق الدولية للسلع الأساسية في الظروف الاقتصادية

(١١) International Renewable Energy Agency, Renewable power generation costs in REMAP 2030. Available at http://wasaproject.info/docs/IRENA_REmap2030/REmap-FactSheet-7-Cost+Competitive.pdf

(١٢) International Renewable Energy Agency, 2016, *The Power to Change: Solar and Wind Cost Reduction Potential to 2025*

(١٣) .TD/B/C.I/MEM.2/42

والاجتماعية في البلدان النامية يتوقف على الأطر السياساتية القائمة. ويمكن لسياسات مثل شبكات الأمان الاجتماعي أن تخفف من الأثر السلبي لصددمات أسعار السلع الأساسية على فئات السكان المنخفضة الدخل، في حين ينبغي وضع سياسات لإعادة التوزيع بهدف ضمان تقاسم الإيرادات غير المتوقعة على نطاق أوسع.

٣٩- ويمكن اعتبار تجربة بعض البلدان أثناء طفرة السلع الأساسية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة مثلاً معبراً. وفي هذا الصدد، سجّلت زامبيا، وهي مُصدّر رئيسي للنحاس، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، نمواً سنوياً متوسطاً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يتجاوز ٥ في المائة، بفعل الزيادة الحادة في أسعار النحاس العالمية. غير أنه خلال الفترة نفسها، تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع نسبة الفقر وانتشار نقص التغذية من ٥٦,٧ في المائة و ٤٨,٥ في المائة إلى ٦٤,١ و ٥١,٧ في المائة من السكان، على التوالي^(١٤). ويبيّن هذا المثال أنه لا توجد عملية تلقائية تربط طفرات أسعار السلع الأساسية بتحسين ظروف معيشة الفقراء في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. بل إنه ينبغي اعتماد سياسات تكفل مساهمة التحركات الصعودية لأسعار السلع الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء- ضمان إدارة فعالة للمخاطر في السياسات الوطنية لقطاع السلع الأساسية

٤٠- يتعين النظر في الصلات بين الأسواق الدولية للسلع الأساسية والظروف المحلية عند وضع السياسات الوطنية لقطاع السلع الأساسية. وفي هذا السياق، من المهم جداً إدارة المخاطر المترتبة على التحركات غير المتوقعة لأسعار السلع الأساسية. وتقدم التطورات الأخيرة في قطاع الكاكاو في كوت ديفوار دروساً مهمة في هذا الصدد. وفي إطار الإصلاحات التي أُدخلت على قطاع الكاكاو اعتمدت آلية تسمح بالبيع المسبق للمحاصيل المتوقعة وبضمان الحد الأدنى من الأسعار للمنتجين. وفي بداية موسم التسويق ٢٠١٦/٢٠١٧، عندما بلغ السعر الدولي للكاكاو ١٢٣ سنتاً للرطل، حدّدت الحكومة أسعار المنتجين في حوالي ٨٥ سنتاً للرطل. بيد أن سعر الكاكاو هبط بعد ذلك إلى ٩٠ سنتاً للرطل في تموز/يوليه ٢٠١٧. والكثير من التجار الذين وافقوا على شراء الكاكاو مسبقاً لم يحترموا بنود العقود التي وقعوها لأن الهامش بين أسعار المنتجين وأسعار السوق الدولية لم تكن كافية لتحقيق الأرباح. وهكذا، باتت مصادر رزق العديد من صغار المزارعين الذين يعتمدون على الكاكاو كمصدر رئيسي للدخل مهددة^(١٥).

(١٤) World Bank, World Development Indicators database. Available at

<https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators> (accessed 13 February 2018)

(١٥) عُنِيَت المسألة على نطاق واسع في وسائل الإعلام. انظر، على سبيل المثال، Reuters, 2017, Ivory Coast

[Côte d'Ivoire] slashes cocoa farmers' price for mid-crop, 30 March, available at

<https://www.reuters.com/article/us-cocoa-ivorycoast/ivory-coast-slashes-cocoa-farmers-price-for-mid-crop-idUSKBN1712QA>; AllAfrica, 2017, West Africa: Falling cocoa prices threaten child

labour spike in Ghana, Ivory Coast [Côte d'Ivoire], 12 June, available at

<http://allafrica.com/stories/201706160709.html>; and Bloomberg, 2017, Ivory Coast [Côte d'Ivoire]

cuts cocoa farmers pay by third for main harvest, 2 October (available at

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-10-01/ivory-coast-cuts-cocoa-farmers-pay-by-third-for-main-harvest>).

See also International Cocoa Initiative, 2017, Briefing paper, 22 June

٤١- ولا بدّ من تقاسم المخاطر تقاسماً منصفاً على طول سلسلة القيمة وإدارة المخاطر إدارة فعالة على الصعيد العالمي لتجنّب المشاكل العويصة في حال تطوّر الأسعار الدولية للسلع الأساسية على نحو غير موات. ويمكن أن تشمل أدوات إدارة المخاطر آليات التأمين أو صناديق الحفاظ على الاستقرار. وبصفة عامة، ينبغي أن تهدف سياسات قطاع السلع الأساسية إلى ضمان ألا تشكل تحركات أسعار السلع الأساسية ضرراً على أكثر فئات السكان ضعفاً.

جيم- تعزيز الانتقال نحو الطاقة المستدامة والاستفادة منه

٤٢- يشكل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري عائقاً أمام توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة. وبوجه خاص، توجد منافسة مباشرة في مجال توليد الكهرباء بين الغاز الطبيعي والفحم من ناحية، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الريحية والشمسية الفولطاضوئية من ناحية أخرى. وهكذا فإنه من الأهمية بمكان إيجاد بيئة سياسات داعمة للحفاظ على الزخم من أجل الانتقال نحو هيكل طاقة عالمي مستدام. ويشمل ذلك تقليص الإعانات الضارة والمكلفة التي رُصدت لأنواع الوقود الأحفوري وقدرها صندوق النقد الدولي بما يعادل ٥,٣ تريليونات دولار في عام ٢٠١٥^(١٦). كما أن السياسات التي تدعم تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل تحديد أهداف لمساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني وضمان إمكانية الحصول على التمويل للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة هي سياسات تظل تتسم بالأهمية.

٤٣- وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، علاوة على مساهمته في التخفيف من تغير المناخ، يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية، ومنها تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك أكثر من مليار شخص في العالم لا تتوفر لهم حتى الآن إمكانية الحصول على الكهرباء. ومن شأن اعتماد حلول الطاقة المتجددة أن يساعد في الحصول على الطاقة النظيفة حيثما لا تكون متوفرة، وذلك مثلاً في المناطق النائية التي لا يوجد فيها ربط بالشبكة. وبوجه أعم، يمكن للانتقال إلى مصادر طاقة متجددة وأنظف أن يعود بعدد من الفوائد المتمثلة في الحد من التلوث البيئي وتحقيق فوائد صحية والتقليل من التبعية لمصدر واحد من مصادر الطاقة.

(١٦) International Monetary Fund, 2015, How large are global energy subsidies? Working Paper 15/105